

الأمن الغذائي يشكل أحد أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين

القارية الإفريقية حيز التنفيذ، وتشجيع الاستثمارات والتصنيع ومضاعفتها. وكان للمغرب الذي ترأس الدورة الحالية للمنتدى الإفريقي، مشاركة في الندوة الافتراضية حيث أكد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات عزيز أخنوش أن الأمن الغذائي يشكل أحد أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين.

وحذر الوزير المغربي من أن الدول الإفريقية تجد نفسها اليوم في سياق نمو سكاني عالمي، ستسجل أعلى معدلاته في أفريقيا، فيما تنذر التغيرات المناخية التي تضال جميع البلدان بحدوث أضرار جسيمة على مستوى الإنتاج والبيئة.

وشكلت أزمة كوفيد - 19 في المغرب، إلى جانب عامين متتاليين من الجفاف، اختبارا كبيرا للصوص الذي واجهه القطاع الفلاحي منذ سنوات. لكن الملكة المغربية تمكنت من ضمان مواصلة الأنشطة الفلاحية وكذلك أنشطة الصناعة الغذائية بتمكين العمال من اللجوء إلى الحقول والوحدات، وتزويد جميع جهات البلاد بمنتجات عالية الجودة وعرض متنوع، وكذا تأمين التزاماتها في ما يتعلق بالصادرات الغذائية.



وسجل أخنوش أن الأمن الغذائي لا يمكن أن يدرك على نحو مؤقت إذ أنه ليس سوى نتاج لتغيير عميق وهيكل للقطاع الفلاحي. مضيفاً أن "القطاع الفلاحي في المغرب تعزز في عام 2008 من خلال مخطط المغرب الأخضر، برؤية واضحة ومنمجة تتبج تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتعبئة موارد مهمة".

ويرى وزير الفلاحة والتنمية القروية بالكاميرون غابرييل ميايروي أن تنمية اقتصاد فلاحى تنافسي قادر على ضمان الأمن الغذائي في القارة هو من يشكل تحديا كبيرا للدول الإفريقية خلال العقود المقبلة. وبعد أن سلط الضوء على الإمكانيات الهائلة للقطاع الفلاحي في القارة أكد الوزير الكاميروني ضرورة تنفيذ مخططات عمل فعالة من أجل جعل الفلاحة الإفريقية ركيزة لاقتصادها.

وتواجه حكومات القارة الإفريقية التي تضم نحو 1.26 مليون نسمة تحدي التعاون فيما بينها لإنشاء خطط لمساعدة الفئات الأكثر هشاشة والتي فقد عناصرها ووظائفهم جراء الجائحة، وذلك لكي يتمكنوا من الحصول على الطعام الكافي والأمن.

ويشير باحثون إلى أن وسائل التكنولوجيا والبيانات المراقبة الحديثة قد تسهل من عملية التعاون بين البلدان الإفريقية وتجعل الدول قادرة على التحكم في السلع الغذائية وعدم تركها لجشع التجار، بالإضافة إلى رصد السلع الناقصة وكيفية توفيرها وإمكانية وجود بدائل لهذه السلع غير المتوفرة، وإنهاء الاستغلال الاستعماري للدول وتدعيم الفلاح بأخذ حصة الأسد من العائدات، وهي مشاكل تفاقمت في أغلبها خلال الأزمة الصحية العالمية.



الملايين من الأفارقة يواجهون خطر المجاعات

الحدار البيضاء - تفرض قضية الأمن الغذائي في أفريقيا نفسها بقوة خلال هذه الفترة بالنظر إلى استمرار الجائحة والأزمات السياسية التي تمر بها أغلب دول القارة السمراء وسط تعالي الأصوات المحذرة من أن حقبة ما بعد كورونا قد تجعل من الأمن الغذائي أحد أكبر التحديات للحكومات العاجزة عن الحد من النمو الديموغرافي المتسارع.

وأثار توقف سلاسل الإمداد العالمية وإغلاق منافذ التصدير والاستيراد نتيجة الإغلاق المتكرر للحد من تفشي الجائحة مخاوف من انعدام الأمن الغذائي لاسيما لدى الدول محدودة الموارد والتي تعاني حروباً واضطرابات أمنية.

وعلى وقع استشعار المخاطر المتصاعدة نظمت الدول الإفريقية خلال يومي الخامس والسادس من أبريل الجاري، في ياوندي بالكاميرون، الدورة السابعة للمنتدى الإفريقي الفلاحي بهدف أن يكون فرصة للخبراء في قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية لفهم أفضل لنماذج التنمية الزراعية، والمسارات نحو الفلاحة المستدامة والمرنة، والدور المتنامي لمنظمات المزارعين، وسلاسل القيمة الفلاحية، وتطوير التخصصات، والابتكار والتقنيات فضلاً عن تأثير كوفيد - 19 على القطاع الفلاحي والأمن الغذائي.

وتعتبر دولة جنوب السودان الواقعة شمال أفريقيا من بين أكثر الدول التي تواجه أعلى مستويات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي منذ حصولها على الاستقلال قبل 10 سنوات بسبب استمرار العنف وتدابير وباء كورونا، وفق آخر تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وتبدو المؤشرات مخيفة لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء، التي استوردت أكثر من 40 مليون طن من الحبوب في عام 2018، فيما يحتاج أكثر من 20 مليون شخص في دول الساحل الإفريقي إلى مساعدات غذائية.

وتحذر تقارير أممية من أن شبح الجاعة بات يخيم على نيجيريا بينما تزداد صعوبة الوصول إلى المحتاجين للمساعدات. ورغم أن الدولة تعد أكبر مصدر للنفط في أفريقيا، ومن بين كبرى القوى الاقتصادية في القارة، إلا أن أكثر من 40 في المئة من مواطنيها البالغ عددهم نحو مئتي مليون يعانون من الفقر المدقع ويحتاجون إلى مساعدات غذائية.

وتحضر للمنتدى كان للدول الإفريقية اجتماعات متواترة آخرها ندوة افتراضية نظمت تحت شعار "الأمن الغذائي: أي سياسة فلاحية لأفريقيا الغد"، وفيها أقر المجتمعون بأن جائحة كورونا وضعت الأمن الغذائي أمام اختبار صعب في أعقاب اضطراب سلاسل التوريد المحلية والإقليمية والعالمية.

وشددت مفوضة الاتحاد الإفريقي للفلاحة والتنمية القروية والاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، جوزيفا ليونيل ساكو، إلى أن الفلاحة تشكل محرك التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة الإفريقية، داعية إلى تمويلها وتسهيل نموها الشامل من خلال الابتكار، وإسليمها في ظل التغيير المناخي.

وسلّطت ساكو الضوء على النظم البيئية المتنوعة والديناميات المتاحة للقارة الإفريقية، على اعتبار أن السياسة الفلاحية لأفريقيا يجب أن تواجه مستقبلا تحديات التغذية وإثراء الأفارقة والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، وعلى أهمية تعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية، لاسيما مع دخول منطقة التجارة الحرة

ما الذي يجمع بين رجلين على طرفي نقيض: الأمير حمزة وباسم عوض الله التكتّم الحكومي أذكي التكهّنات بدور سعودي محتمل في المؤامرة المفترضة



مؤامرة شابها الكثير من الغموض

خليجية على الملكة بسبب توجهاتها في الملفات الإقليمية الرئيسية خصوصا القضية الفلسطينية ومالات التطبيع مع اسرائيل.

وبعد كل هذا حظرت السلطات القضائية النشر في قضية التامر لكن الحكومة لا تزال مطالبة أمام الأردنيين وأيضا أمام حلفائها العرب والأجانب بالكشف عن نتائج التحقيقات التي وعدت بالتعامل معها "بكل شفافية ووضوح".

كما أن حظر النشر لم يجب عن سؤال كيف تمت التسوية مع الأمير حمزة؟ هل يعني هذا أن القضية سيتم تجميعها أم ستحال إلى القضاء مع حذف اسم الأمير حمزة منها وحصر تهمة "المؤامرة" في بقية الأسماء؟

جذور الأزمة ستبقى للأمر حمزة لم يسحب كلامه حول الفساد وعدم الكفاءة في إدارة الدولة وإن تعهد بالعمل تحت إمرة الملك

وهل أن حذف اسم الأمير حمزة من "المؤامرة" قد حقق الهدف وهو تحييده ودفعه إلى السكوت في وضع اقتصادي واجتماعي صعب ربما يثير احتجاجات جديدة تجرد في اسمه سندا قويا لها في وقت تبحث الحكومة عن التهدئة لأجل مرور عاصفة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية؟

وهل أن الأمر يتعلق بمؤامرة فعلية أم أن المؤامرة تعبير مجازي يفيد التحريض ضد سياسات الملك عبدالله الثاني الاقتصادية وإثراء الأفارقة والمس من شعبيته وإضعافه؟

وإذا كانت الأزمة قد حُلّت داخل العائلة المالكة فإن جذورها ستبقى، فالأمير حمزة لم يسحب كلامه حول الفساد وعدم الكفاءة في إدارة الدولة وإن تعهد بالعمل تحت إمرة الملك عبدالله الثاني.

وقال الديوان الملكي إن الأمير حمزة ولي العهد السابق وقع رسالة وضع نفسه فيها بين يدي الملك عبدالله الثاني بعد أن التقى مع عمه الأمير الحسن وأمرأه آخرين الأثني.

وكتب الأمير حمزة "أضع نفسي بين يدي جلالة الملك، مؤكدا أنني سابقى على عهد الآباء والأجداد، وفيما لإرتهم، سائرا على دربهم، مخلصا مسيرتهم ورسالتهم ولجلالة الملك، وملتزما بدستور المملكة الأردنية الهاشمية العزيرة. وساكون دوما لجلالة الملك ووليّ عهده عوناً وسندا".

سنوات انتقادات علنية لأذعة للأداء في أجهزة الحكم. وفي حين لم توضح الحكومة باي شكل من الأشكال أبعاد العلاقة المفترضة بين الأمير حمزة وعوض الله الذي ظل حتى عهد قريب موفدا شخصيا للملك عبدالله الثاني إلى السعودية، بقيت جوانب أخرى مهمة من "المخطط التامري" لمخوبة أيضا عن الناس.

هل أرادت الحكومة اتهام الموساد عندما أعلنت ضلوع جهات استخبارية في الخارج؟ نعم.

قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية أيمن الصفدي إن وكالة مخابرات أجنبية اتصلت بزوجة الأمير حمزة لترتيب طائرة "للزوجين" لمغادرة الأردن. بعد ذلك، سمرت أجهزة الحكم إلى وسائل الإعلام المحلية خبرا منقولاً عن "المصدر الرسمي المطلق" الذي كشف عن هوية "عميل" المخابرات الإسرائيلية المتورط في المؤامرة. ثم ذكر مسؤول كبير سابق بمرتبة نائب رئيس وزراء وقريب من السلطات الأردنية صراحة أن الدولة المصودة هي إسرائيل.

فيما نفى روي شابوشنيك رجل الأعمال المقيم في أوروبا ويصف نفسه بأنه "إسرائيلي سابق" في بيان صادر عنه أي ارتباط له بالموساد، وقال إنه عرض على زوجة الأمير حمزة وأبنائه، وليس الأمير، طائرة خاصة لاستضافتهم حيث يقم من منطلق الصداقة الشخصية مع الأمير و"العلاقة العائلية القوية".

هنا يبدو أن أجهزة الحكم توقعات ان يمز على الرأي العام اتهام إسرائيل بالمخطط التامري بسبب التوتر القائم منذ سنوات والمصاعد الآن بين الملك عبدالله الثاني ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في قضايا تمس بالفعل استقرار المملكة وعلى رأسها القدس وعميلة السلام.

ولقد فتح تتتم الحكومة وحديثها المهجم عن الجهات الخارجية المتورطة الباب أمام تكهّنات بدور سعودي محتمل. وكل المعطيات الظاهرة الأخرى تؤيد ذلك. وهو ما يفسر مسارعة السعوديين إلى تبديد هذا الاتهام وتأكيد دعم المملكة لالأردن من خلال اتصال وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بالملك عبدالله الثاني ووليّ عهد الأمير الحسين. وقبل أن يرسل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وزير خارجيته إلى عُمان للتأكيد من جديد على وقوفه إلى جانب الأردن في "مواجهة جميع التحديات"، ربما كانت السعودية الدولة الأولى التي أعلنت تضامنها وتأييدها للتدابير التي اتخذها العاهل الأردني فور الكشف عن "المؤامرة".

وبالإضافة إلى عوض الله المقرب من الديوان الملكي السعودي، اعتقلت قوات الأمن الشريف حسن بن زيد الذي لا يُعرف عنه الكثير سوى أنه كان مبعوثا للملك عبدالله الثاني إلى الرياض ويحمل الجنسيتين الأردنية والسعودية. وفي هذا تركت الحكومة للأردنيين أن يتخيلوا وجود ضغوط سعودية أو

حين عُيّن مديرا للدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي، وسرعان ما تولى وزارة التخطيط فإلمالية ثم رئيسا للديوان حتى أواخر 2008.

حصيله هذه السنوات وما تلاها كانت قبل يومين موضع انتقادات حادة من الأمير حمزة الذي أعفى من ولاية العهد في 2004 حين كان عوض الله في أوج نفوذه.

وفي مقطع الفيديو الذي روى فيه تعليمات الإقامة الجبرية على لسان رئيس هيئة الأركان المشتركة وبحضوره الشخصي، قال الأمير حمزة "سنتّ المسؤول عن الفساد وانهاير الحكمة وغياب الكفاءة التي تسود هياكل الحكم منذ خمسة عشر إلى عشرين عاما، وترداد سوء كل عام".

ثمة حالة من التعاطف مع الأمير حمزة باعتباره تحدث بما يتحدث به الناس حول الفساد وتراجع الاقتصاد مع الجمود السياسي والقيود المفروضة على الحريات العامة. وملاّت صورة السوشيال ميديا في الأردن وانتشرت على بروفايلات المستخدمين خصوصا ما يجمعه منها بوالده الراحل الملك حسين.

يجد الأردنيون أوجه شبه متعددة بين الأمير حمزة ووالده الملك حسين الذي أوصى له بولاية العهد قبيل وفاته، وأبرزها قرابه من الناس وخصوصا العشائر في المناسبات الاجتماعية وتوجهاته والكاريزما التي تذكّهم بملامح الملك حسين.

وإلى جانب الخصخصة ورفع يد الدولة عن المؤسسات العامة عبر عقود وامتيازات ضخمة شكك العديد من المحللين في شفافيته ووزاقتها ولا تزال تثير حنق الناس وتساؤلوا، ووضع الرئيس السابق للديوان الملكي نفسه خصما للعشائر التي تمثل إحدى الركائز الرئيسية الداعمة لمنظومة الحكم الهاشمي منذ تأسيس الدولة قبل مئة عام. ربما كان الارتياح سيكون أكثر لدى الرأي العام لو اعتقل عوض الله في ظروف مختلفة وباتهامات مرتبطة خصوصا بالفساد وليس "لأسباب أمنية" فاجتاحت معظم الأردنيين بسبب اتصالها مباشرة بالأمير حمزة الذي يوجه منذ

نجحت الأسرة الهاشمية في الأردن في تطوير أزمة تصريحات الأمير حمزة بن الحسين ورفضه السكوت والبقاء في الإقامة الجبرية. لكن تطوير الخلاف العائلي وتعهد الأمير حمزة بالعمل تحت قيادة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لا يحل المشكلة ولا يستجيب لتساؤلات الأردنيين بشأن التصريحات الحكومية عن المؤامرة الخارجية وما حملته الرواية الرسمية من غموض بشأن الجمع بين الأمير حمزة وباسم عوض الله، وهل المقصود بالجهات الخارجية إسرائيل أم السعودية؟

عمان - سوف يطوى ملف الخلاف داخل العائلة الهاشمية بعد أن وقع وليّ العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين على رسالة ولاء للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، لكن لا يزال من حق الأردنيين رفع الغموض عن ملامح "المخطط التامري" الذي كان سببها أمن البلد واستقراره، و"الجهات الخارجية" التي تقف خلفه وطبيعة العلاقات بين المتهمين.

وقبل "المصالحة العائلية" التي أنجزها الأمير الحسن بن طلال عمّ الملك عبدالله الثاني، قالت الحكومة إن المتهمين 16ا اعتقلوا بناء على ما وصفته بالتابعة الشمولية الحديثة على مدى فترة طويلة من قبل الجيش وجهازي المخابرات والأمن العام.

ثمة حالة من التعاطف مع الأمير حمزة باعتباره تحدث بما يتحدث به الناس حول الفساد وتراجع الاقتصاد مع الجمود السياسي

وأكثر ما يحتاجه السلطات الآن هو الكشف عن أبعاد العلاقة بين رجلين لطالما كانا على طرفي نقيض، وهما الشخصيتان الرئيسيتان في المخطط المفترض: الأمير حمزة ولي العهد السابق وباسم عوض الله الشخصية المقربة لفترة طويلة من الملك عبدالله الثاني.

هل يمكن لأجهزة الحكم إثبات وجود صلات بين الأمير القريب من أوساط الحركة الاحتجاجية والذي يتمتع حتى الآن بشعبية واسعة، وعوض الله "المكروه" والمتهم شعبيا ببيع المؤسسات العامة وإضعاف الاقتصاد؟

يرتبط اسم عوض الله بمشاريع الخصخصة التي أدت إلى تخلي الدولة عن المرافق الأساسية للبلد وتراجع الدور الاجتماعي للحكومة وذلك في بدايات عهد الملك عبدالله الثاني الذي تولى الحكم سنة 1999.

وقادت "إصلاحات" عوض الله إلى حالة من الاستياء العام وأدت إلى تآكل دخول الأردنيين الذين تعودوا على الرعاية الحكومية "الأبوية" أيام الملك الراحل الحسين بن طلال، وذلك بعد أن أمسك عوض الله بملف الخصخصة وتمسك به على مدى ثماني سنوات بدأت



انتهت الأزمة لكن جذورها باقية